العلاقات العراقية الأردنية بعد تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة

أ 0م0 مظفر نذير الطالب
قسم الدراسات السياسية

رغم ان العراق أصبح محتلاً من الناحية الواقعية بعد دخول القوات الاميركية اليه وسقوط النظام السابق، إلا ان مزيداً من الجهود كانت قد بذلت فيما بعد للمساعدة في خروج العراق من أزمته سيما وإن قوى الاحتلال ادعت بأنها جاءت من اجل **((تحرير العراق))** وليس من اجل احتلاله. ومن تلك الجهود تشكيل ما يسمى بمجلس الحكم المؤقت ولحين **((نقل السيادة))** الى حكومة عراقية مؤقتة ومن ثم اجراء انتخابات في كانون الثاني من عام 2005. الخطوات الاولى تجسدت في تشكيل حكومة عراقية، ففي صباح 2004/6/28 تم نقل السلطة للعراقيين من الحاكم الاميركي "بول بريمر" وجرت في بغداد مراسيم تسليم وثيقة انتقالها.

كان امام الحكومة العراقية بغض النظر عن طبيعتها وكيفية تشكيلها الكثير من التحديات الداخلية والخارجية. داخلياً كان على الحكومة المضي قدماً في مواجهة تلك التحديات وبذل مزيد من الجهود لمعالجة الامور بشكل يعيد للبلاد هيبتها وسلطانها وينقذ العراق من حالة الفوضى والارباك وعدم الاستقرار. وخارجياً كان امام الحكومة الكثير من المهمات والاولويات ايضاً منها –على سبيل المثال– تعزيز مكانة العراق على الصعيد الدولي، والسعي الى اعادة بناء علاقات دولية متوازنة لاسيما مع الاقطار المجاورة. هذا المسعى أعتبر من الاولويات المهمة لما يشكله ذلك من أهمية بالنسبة لمستقبل العراق عموماً.

بأختصار، فإن بناء علاقات دولية جديدة ومتوازنة تبدو مسألة في غاية الاهمية خاصةً وان الحكومة الجديدة ورثت من النظام السابق ما يضع العراق في وضع لا يحسد عليه. فأغلب علاقات العراق مع دول الجوار كانت سيئة في ظل النظام السابق لأنها غالباً ما كانت تخضع للهواء الشخصية، والانفعالات العاطفية، والاعتبارات الايديولوجية الزائفة. أضف لذلك ان مصلحة النظام وكيفية الحفاظ على بقائه وديمومته، كانت هي المحرك الاساسي لتلك العلاقات

مما أثر سلباً على مستقبل وتطور العراق عموماً وعلى حياة الشعب العراقي. فالعلاقة مع ايران اتسمت دائماً بالصراع الذي تتوج فيما بعد باشعال الحرب التي استمرت ثمان سنوات وكلفت العراق كثيراً. ومع سورية ايضاً اتسمت تلك العلاقات بالتوتر لفترة زمنية طويلة. وما تقدم يمكن ان يقال عن غالبية دول الجوار عدا بعض الاستثناءات.

أما العلاقات مع الاردن، فإنها لم تكن على وتيرة واحدة كما سيتضح لاحقاً وهو ما سيكون موضوع بحثنا. وقد وجدنا أن من المفيد البحث فيها في هذه الفترة.

لقد دفعنا للبحث في هذا الموضوع جملة عوامل نذكر منها:-

1. ان دول الجوار لها مصالح واضحة ومعروفة في العراق، ورغم التغيير الذي حصل فيه، إلا ان الكثير من تلك الدول كانت وما تزال- تتدخل في الشؤون الداخلية للعراق ولاسباب مختلفة لا يتسع المجال لذكرها هنا. ويبدو لنا ان هذا الكلام لا ينطبق على الاردن الى حد ما.
2. رغم ان العلاقة مع الاردن على وتيرة واحدة، ورغم انها واجهت بعض المطبات عبر مسيرتها –ان صح التعبير- إلا ان وجود مصالح مشتركة دفع صناع القرار في كلا البلدين الى محاولة الحفاظ على تلك العلاقات قدر المستطاع. وقد وجدنا ان الحكومة العراقية الحالية حاولت استثمار ذلك في المرحلة الحالية، وتنشيط او تفعيل بعض الاتفاقيات السابقة والاستفادة منها. وهو ما سنوضحه لاحقاً.
3. لاحظنا من خلال تتبعنا المستمر لمواقف الحكومة الاردنية، أنها عبرت عن ترحيبها ومباركتها بالحكومة العراقية المؤقتة، وابدت استعدادها لدعم تلك الحكومة من ناحية، ولتحقيق الاستقرار في العراق من ناحية اخرى.
4. ان الاردن كان يسمح لبعض قوى المعارضة العراقية بالعمل وفق أطر معينة ومحددة قبل سقوط النظام العراقي السابق، ولذلك لم يكن من قبيل المصادفة ان تتوجه الحكومة العراقية الى الاردن اولاً كما سيتضح لاحقاً. كما لم يكن من قبيل المصادفة ان ترحب الحكومة الاردنية بأي توجهات جديدة للحكومة العراقية لاسيما تلك التي تتعلق بتطوير العلاقات العراقية-الاردنية.

لقد قمنا بتقسيم هذه الدراسة الى عدة محاور سيتم من خلالها البحث في موضوع العلاقات العراقية-الاردنية موزعه على الشكل التالي:-

1- **المحور السياسي:** وسيتم التطرق فيه لأهم التطورات السياسية التي حصلت بين العراق والاردن ولاسيما في الفترة المعينة مع الاشارة الى ما سبقتها لأهميتها في تقديرنا.

2- **المحور الاقتصادي:** وسيتناول أهم التطورات الاقتصادية التي حصلت على العلاقة بين الطرفين في الفترة المعنية مع الاشارة الى بعض الخطوات التي تم تحقيقها في الفترة السابقة لاهميتها أيضاً.

3- سنتناول كذلك الحديث عن بعض المحاور الاخرى المهمة والتي في محملها يمكن ان تؤثر في طبيعة تلك العلاقات حاضراً ومستقبلاً ومنها: **المحور الأمني، والمحور الصحي، ومحور النقل والمواصلات، ومحور النفط والطاقة والخ.**

كما سنحاول ان نتعرف بايجاز على اهم القضايا التي كانت –وما تزال– عالقة بين الطرفين وسبل تجاوزها، وما تم تحقيقه في هذا الجانب.

اولاً:- المحور السياسي

رغم ان العلاقات العراقية –الادرنية علاقات قديمة وتعود الى سنوات طويلة، إلا ان تلك العلاقات لم تكن على وتيرة واحدة وهو أمر معروف في العلاقات الدولية والتي غالباً ما تخضع للعديد في المتغيرات السياسية، والاقتصادية والاقليمية والدولية وغيرها. وهذا يمكن ان ينطبق على العلاقات العراقية–الاردنية. فعلى سبيل المثال، كان من الطبيعي أن تأخذ هذه العلاقات طابع الخلاف بعد التغير الذي شهده العراق في 14/تموز/1958، وما رافق ذلك من أحداث دموية قتل فيها افراد الاسرة المالكة في العراق[1]. ومع ذلك، فإن السنوات اللاحقة لم تشهد نمطاً ثابتاً من العلاقات يمكن ان يعطي تقييماً واضحاً عنها. فقد اوجدت حرب عام 1967، ومشاركة القوات العراقية فيها، ودخولها الى الاردن وبقائها حتى عام 1970، اوجدت نوعاً من العلاقات بين البلدين[2]. فقد ساعدت بعض الاوضاع الاقليمية والدولية على وجود نوع من التقارب، إلا ان ذلك لم يدم طويلاً، اذ سرعان ما غلب طابع الخلاف على تلك العلاقات في الفترة اللاحقة لكثرة الخلافات بين الدول العربية بعضها ذات طابع ايديولوجي، ولوجود بعض التحالفات المتناقضة. فقد وقف العراق –على سبيل المثال– الى جانب المقاومة الفلسطينية رغم عدم تدخله العسكري في أحداث ايلول 1970[3].

أما عقد الثمانينات، فيمكن ان نعتبره فترة انتعاش وتطور في العلاقات بين الطرفين والتي كادت ان تصل الى حد التحالف سيما وان الموقف من الحرب العراقية–الايرانية انذاك كان موحداً حيث وقف الاردن الى جانب العراق في حربه ضد ايران مما انعكس ايجابياً على طبيعة العلاقات العراقية– الاردنية عموماً. وقد رافق ذلك تطور ملموس في العلاقات الاقتصادية كما سيتضح لاحقاً.

وقد اعتبر البعض ان الحرب العراقية–الايرانية كانت بمثابة نقطة تحول في العلاقات العراقية – الاردنية، حيث شهدت تلك العلاقات تصاعداً ملحوظاً وتطوراً مستمراً انعكس على مختلف المجالات فيما بعد. وكان من ثمرة ذلك تشكيل ما يسمى بمجلس التعاون العربي في شباط 1988 وإنضمام الاردن اليه. واستمر الوضع على ما هو عليه حتى حرب الخليج الثانية، او على وجه التحديد، بعد دخول القوات العراقية الى الكويت، والتي اتهم فيها الاردن بالانحياز الى جانب العراق[4].

باختصار شديد، كان لابد لتلك الاحداث من ان تؤثر في طبيعة العلاقات العراقية– الاردنية سيما بعد تنامي الضغوط على الاردن من قبل اطراف اقليمية ودولية، وبعد خروج القوات المسلحة العراقية من الكويت وفرض الحصار عليه واصدار الكثير من القرارات الدولية ضده والتي لم يكن بإمكان الاردن تجاهلها او الوقوف ضدها.

ويمكن القول عموماً، ان فترة التسعينات لم تخلو من بعض المطبات ايضاً، وشهدت في بعض الحالات نوعاً من التوتر سيما بعد استقبال الاردن لصهر الرئيس العراقي انذاك –حسين كامل وشقيقه– والسماح له بممارسة النشاط السياسي في بداية الأمر وما رافق ذلك من مواقف اردنية ازاء العراق والعكس صحيح ايضاً.

وفي الوقت ذاته، ورغم ما حصل، فإن العلاقات بين الطرفين لم تصل –في حقيقة الامر– الى حد القطيعة، خاصةً وان كل منهما كان يدرك أهمية وصعوبة ذلك في ظل اعتماد كل طرف على الأخر.

فالاردن أصبح –مع استمرار الحصار– المنفذ الوحيد للعراق. كذلك كان الاردن يعتمد بشكل كبير على البترول العراقي الذي كان يصل الى الاراضي الاردنية باسعار متواضعة مع وجود منحة نفطية سنوية تقدر بـ ((300)) مليون دولار. وعموماً، يمكن القول، ان ادراك

الطرفين لمصالحهما المشتركة ابقى على تلك العلاقات وحافظ عليها ولو بالحد الادنى احياناً.

وبعد سقوط النظام العراقي كان من الطبيعي ان يعاد ترتيب الامور بشكل تدريجي لاعتبارات عديده يأتي في مقدمتها:-

1. ان جميع الاوضاع كانت مرتبكة في العراق.
2. سوء الحالة الأمنية وكثرة الاطراف المتنازعة.
3. ان جميع أجهزة الدولة كانت شبه معطلة تقريباً بسبب ما حصل وما رافق عملية الاحتلال من تدمير.
4. ان علاقة الجانب الأردني ببعض أطراف ما كان يسمى بمجلس الحكم الانتقالي لم تكن على مستوى واحد. وهذا يعود الى موقف الاردن من تلك الاطراف وعدم وجود رغبة جدية في التعامل معها، او مع بعضها.
5. ان العراق كان يدار -حقيقة- من قبل حاكم فرضته قوى الاحتلال. ولم يكن بإمكان المؤسسات العراقية المختلفة تجاوز أرائه حتى بعد تشكيل او اعادة بنائها. فكان من الطبيعي -والحاله تلك- ان ينعدم او يختفي الحديث عن العلاقات العراقية-الاردنية التي ظلت فاترة ان لم نقل معدومة حتى الاعلان عن تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة.

بعد تشكيل الحكومة بفترة ليست بالطويلة، لوحظ وجود اهتمام مشترك يسير باتجاه العمل على تطوير تلك العلاقات ويمكن رصد ذلك لدى كل من الجانب العراقي، والجانب الاردني.

1-1- على الصعيد العراقي

ابتداءً لابد من القول أن الزيارة التي قام بها السيد اياد علاوي رئيس وزراء العراق حالياً الى الاردن في شهر تموز في العام الحالي لها اكثر من دلالة:

أ. فالمملكة الاردنية الهاشمية عبرت بداية عن ترحيبها بالحكومة الجديدة وببعض القوى السياسية التي تشكلت منها[5] وهذا ما شجع الطرف العراقي على استثمار هذا التوجه.

ب. ان بعض القوى المعارضة العراقية للنظام السابق، كانت تتخذ من الاردن كمحطة للتواجد فيها، وفي احيان كثيرة كانت تمارس نشاطها السياسي هناك. وان بعض تلك القوى تمكنت

من اقامة علائق طيبة مع الجانب الاردني وهذا ما شجع على زيادة التقارب فيما بعد. وهو ما اكه السيد علاوي في زيارته تلك المشار اليها. فقد قال ما نصه: ((**... أننا لن ننسى ابداً وقفة الاردن الى جانب اشقائه في العراق.. واننا نتطلع الى دعم وتعزيز العلاقات بين البلدين..**)) واضاف: ((**اننا مدينون الى هذا الموقف الاردني الشريف والكبير الموصول بكل قوة وشموخ الى جانب العراق**))[6] مؤكد ((**ان العلاقات الاردنية-العراقية ستكون في أحسن حال**))[7].

وفي الاتجاه ذاته أشار نائب رئيس الوزراء العراقي السيد برهم صالح في زيارته للاردن في ايلول من العام نفسه اشار الى ((**ان العراق يتطلع لعلاقات استراتيجية مع الاردن ودول الجوار**))[8] واكد على ((**ان الاردن بلد مهم جداً بالنسبة للعراق، وان هناك مصالح مشتركة تتطلب تواصلاً مستمراً وتبادلاً للاراء، ولي لدينا شك في مصداقية الموقف الاردني... وهناك حرص واضح على مستقبل العراق**))[9].

ويمكن القول، في ضوء ما تقدم، ان هناك رغبة اكيدة لدى الحكومة العراقية في تطوير علاقاتها مع الاردن، وهذه الرغبة لم تكن وليدة ساعتها وانما تعود الى فترة طويلة سابقة على تشكيل الحكومة العراقية، لان الاردن – وكما سبق وان اسلفنا- كان يقيم علائق طيبة مع بعض الاطراف حتى قبل ان يسقط النظام العراقي السابق. وهذا ما أكده السيد فلاح النقيب وزير الداخلية العراقي في زيارته للاردن ايضاً في تموز من العام الحالي. حيث أكد في تصريح له: ((**ان خطوة الانفتاح الاولى كانت على الاردن.. تقديراً لمواقفه الاخوية المتميزة مع الشعب العراقي..**))[10].

وقد تجسدت تلك التصريحات الى انماط سلوكية فيما بعد كما سيتضح لاحقاً.

1-2- على المستوى الاردني

ان الأهتمام بمسألة العلاقات العراقية- الاردنية لم يقتصر على رغبة الجانب العراقي بذلك، وانما رافقه اهتمام ورغبة اردنية بالمقابل، هذه الرغبة عبرت عنها أقوال مختلف المسؤولين في الاردن. ففي لقائه بالوفد العراقي في شهر تموز 2004، اكد جلالة الملك عبد الله الثاني

على ((**دعم الاردن الكامل للحكومة العراقية في مساعيها الهادفة الى ارساء الأمن والاستقرار في العراق**))[11] وقد انعكس ذلك بطبيعة الحال على المباحثات التي جرت بين الطرفين في شهر تموز والتي وصفها وزير الخارجية الاردني السيد مروان المعشر ((**بانها كانت مثمرة وايجابية**))[12] وانها ((**أسست لعلاقات متينة جداً**))[13] كما ذكر ايضاً ((**ان هناك إرادة سياسية اردنية- عراقية لبناء علاقات قوية على جميع المستويات..**))[14] وحد وزير الخارجية الاردني أولويات الدبلوماسية الاردنية في المرحلة الحالية التي جاء في مقدمتها العمل على استقرار الاوضاع في العراق[15] وقال ما نصه ((**ان استقرار العراق وعودة السيادة الكاملة اليه وإنهاء الاحتلال هو ايضاً من أولويات الدبلوماسية الاردنية..**))[16].

وكما ذكرنا سابقاً، فقد رافق ذلك تحقيق تقدم على صعيد الواقع، حيث تمكن الطرفان بعد زيارة الوفد العراقي رفيع المستوى الى الاردن في تموز 2004 من الاتفاق على الكثير من الامور المهمة في هذا الجانب نذكر منها[17].

1. انشاء لجنة عليا برئاسة رئيس الوزراء في البلدين الشقيقين تعمل على وضع السياسات والتصورات العامة في المجالات ذات الاهتمام المشترك واقرار اوجه التعاون التكاملي والاستراتيجي.
2. انشاء مجموعة من اللجان الفرعية تناط بها مهام التنسيق الفني المشترك واقتراح أليات العمل المناسب لتعزيز التعاون الثنائي ورفع توصياتها الى اللجنة العليا المشتركة.
3. تحديد مجموعة من القطاعات والمجالات التي تتصدر قائمة الاولويات في البلدين الشقيقين ابتداءاً بقطاع التجارة والصناعة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتربية والتعليم والصحة والنقل والعمل والتدريب والمواضيع المالية والطاقة والنفط والمصارف والتنسيق بخصوص التخطيط الاقتصادي المشترك طويل المدى وتطوير التشريعات والقضاء الى جانب العمل على تطوير مناخ الاستثمار والتعاون باشكاله المختلفة كافه بحيث يعمل الجانبان على عقد لقاءات دورية لتعزيز العلاقات بين المؤسسات العامله في هذه القطاعات بما يخدم المصلحة المشتركة.
4. تبادل الخبرات والمصارف التي من شأنها تعزيز القدرات المؤسسية في القطاعات ذات الاولوية من خلال عقد البرامج التدريبية وتنظيم الزيادات الميدانية.

5. ان يتم عقد اجتماع للوزراء المعنين خلال شهرين لوضع الآليات ومتابعة المواضيع التي تم بحثها لوضع الاتفاقيات والبرامج التنفيذية اللازمة.

6. يجري الاعداد لاجتماع اللجنة العليا خلال ثلاثة اشهر من تاريخه.

7. اعتماد وزارتي التخطيط والتعاون الدولي في المملكة الاردنية الهاشمية ووزارتي التخطيط والتعاون الانمائي في جمهورية العراق لتنسيق اعمال اللجنة.

وهناك العديد من الخطوات التي تم أنجازها واخرى سيتم انجازها لاحقاً مما سيفتح أفاق واسعة للتعاون بين البلدين. ويمكن القول عموماً، ان زيارة السيد علاوي المشار اليها أنفاً، كانت بمثابة البداية للحكومة العراقية الجديدة لوضع العلاقات العراقية- الاردنية في مرحلة متقدمة والسعي الى تطويرها لاحقاً وبما تحقق المصالح المشتركة. واذا ما نظرنا الى تلك العلاقات من الناحية السياسية لامكننا ملاحظة الاتي:-

1. ان هناك الكثير من الخطوات كانت قد تحققت بالفعل.

2. ابدى الاردن استعداده التام لدعم العراق في مختلف المجالات وقد تجسد ذلك بخطوات عملية فيما بعد.

3. إذا ما اجرينا مقارنة بسيطة للعلاقات العراقية مع دول الجوار، لوجدنا انها لم تصل بعد الى المستوى الذي يضع تلك العلاقات في أطارها الصحيح وبالشكل الذي يساعد على تحقيق الأمن والاستقرار في العراق.

اما بالنسبة الى الاردن فالصورة مختلفة تماماً، ولا نبالغ ان قلنا ان العلاقات العراقية- الاردنية تعتبر متميزة مقارنة بغيرها من دول الجوار وهو أمر له ما يبرره في تقديرنا.

ثانياً:- المحور الاقتصادي

ان تاريخ العلاقات الاقتصادية العراقية- الاردنية تاريخ طويل وتعود بداياته الى عام 1953 مع توقيع اول اتفاق تجاري بين البلدين. ومن متابعة تلك العلاقات، نجد انهما وقعا العديد من الاتفاقيات في هذا الجانب يمكن الاشارة الى بعض منها باختصار[18].

1. اتفاق عقد بين الجانبين عام 1965 ثم عدل في عام 1967 وذلك بتوقيع بروتوكول تجاري للسلع المحددة للتبادل الثنائي بالاعفاءات المقررة بسقف مقداره 3.5 مليون جنيه استرليني لكل جانب.
2. العلاقات الاقتصادية بين الجانبين استمرت بالتطور حتى في الحالات التي كانت تشهد نوعاً من التوتر السياسي، في عام 1972 اتفق الطرفان على توقيع بروتوكول تجاري آخر، بموجبه تم رفع التبادل التجاري الى (4) ملايين جنيه استرليني، وفي عام 1976 تضاعف ارقام حجم التبادل التجاري الى (8) ملايين دينار عراقي.
3. بعد الثورة الخمينية في ايران، ونشوب الحرب العراقية- الايرانية، شهدت العلاقات العراقية- الاردنية تطوراً ملحوظاً ونمواً سريعاً، وقد لعب الاردن دوراً رئيسياً من خلال اعتماد ميناء العقبة منفذ التجارة العراقي الذي كان يعاني ميناؤه على الخليج العربي من اختلالات أمنية. وأصبح السوق العراقي يمثل السوق الاكبر للمنتجات والسلع والنشاط الاقتصاي الاردني، وادى ذلك الى حصول قفزة نوعية في تطور الصناعة والحركة التجارية والنشاطات الاقتصادية الاردنية ووصل حجم هذا التبادل الى مليارات الدولارات[19].
4. تضاعف حجم التبادل التجاري بين البلدين عام 1986 ليصل الى 750 مليون دولار وفي 1989 تم تحديد حجم التبال التجاري ليصل الى 800 مليون دولار لعام 1990، بعدها توقفت اعمال اللجنة العراقية- الاردنية المشتركة عام 1990 بسبب ازمة وحرب الخليج بعدها 1991. ثم استؤنفت الاجتماعات من جديد في بداية 1995 وتم تحديد قيمة التبادل التجاري بـ 420 مليون دولار لكل طرف. وبسبب الفتور الذي طرأ على العلاقات السياسية العراقية- الاردنية انذاك، فقد انعكس ذلك على البروتوكول التجاري لعام 1996 وتم تحديد قيمة التبادل التجاري بمبلغ 225 مليون دولار لكل جانب وهي اقل بنسبة 40% لبروتوكول عام 1995[20].

وفي هذه الفترة ظل الاردن المنفذ الرئيس والوحيد للعراق على العالم بسبب الحصار، واصبحت السوق العراقية سوقاً استراتيجية للصادرات الاردنية.

وفي عام 2000 ارتفع حجم التبادل التجاري ورفع سقف البروتوكول بين البلدين الى 300 مليون دولار وفي 2001 اتفق الطرفان على ان تكون قيمة التبادل التجاري لكل طرف 450 مليون دولار وبموجب هذا البروتوكول تم استيراد النفط والمنتجات النفطية من العراق مقابل

تصدير البضائع الاردنية دون تحويل عملات اجنبية. وقد بلغ حجم البروتوكول الفعلي لعام 2001 ما قيمته 320 مليون دولار.

كما حدد البروتوكول التجاري لعام 2000 ما قيمته 300 الى 350 مليون دولار. وبلغت الصادرات الاردنية للعراق عام 2002–2003 ما قيمته 31108، 22107 مليون دولار. بعدها تذبذت حركة التجارة بين البلدين لاسيما بعد الغاء البروتوكول التجاري لعام 2003 واعلان الحرب على العراق ودخول القوات الاميركية اليه. حصل بعدها توقف في الانشطة التي تتعلق بالعلاقات الاقتصادية بين البلدين عموماً، ويعد هذا امراً طبيعياً جداً بسبب سوء وتردي الحالة الأمنية، وعدم وجود مؤسسات رسمية بالمعنى الدقيق للكلمة سيما في فترة ما بعد الاحتلال.

وفي الفترة التي شهدت ميلاد ما يسمى بمجلس الحكم الانتقالي، لم تكن العلاقات العراقية– الاردنية واضحة وغالباً ما خضعت العلاقات الاقتصادية إن وجدت للاعتبارات السياسية والتي كان يشوبها الخدر في التعامل عدا بعض الاستثناءات المحدودة بسبب موقف الاردن من بعض الاطراف في مجلس الحكم الانتقالي. واستمر الوضع على ما هو عليه لحين تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة والتي كان مرحب بها من قبل الجانب الاردني كما سبق وان اسلفنا.

ورافق ذلك وجود رغبة عراقية في استئناف العلاقات الاقتصادية بين البلدين تحقيقاً للمصالح المشتركة وقامت العديد من الوفود العراقية بزيارات مستمرة الى الاردن وعلى اعلى المستويات وتمخض عن ذلك عقد العديد من اللقاءات ايضاً والتي اثمرت عن عقد العديد من الاتفاقيات في مختلف المجالات. ومنها الاتفاق على استئناف عمل اللجنة العراقية– الاردنية المشتركة التي ستعقد في الاردن في الثالث من شهر تشرين الثاني المقبل برئاسة رئيس الوزراء في البلدين، وهذا ما اعلن عنه رسمياً. وسيتم عرض اربعة مشروعات اساسية على تلك اللجنة بكلفة 1078 مليون دولار. حيث سيتم مناشدة المانحين للمساهمة في تمويل تلك المشروعات التي ستشمل[21]:–

1. تأهيل مركز حدود الكرامة بين البلدين بتكلفة قدرها (105.8) مليون دولار.
2. انشاء منطقة حره على الحدود بمساحة (10) مليون متر مربع بكلفة (49) مليون دولار اميركي.

3.تأهيل خطوط النقل بين الاردن والعراق بتكلفة (723) مليون دولار.

4.تأهيل ميناء العقبة الذي يعتبر الميناء الرئيسي لتوريد البضائع للعراق بتكلفة قدرها (200) مليون ولار.

وعموماً، فأن الاردن لا يستطيع ان يتجاهل الامكانيات الاقتصادية العراقية على صعيد المستقبل المنظور على الاقل اذا ما تحسنت الاوضاع في العراق وهو ما يفسر وجود رغبة اكيدة لدى الجانب الاردني لتطوير تلك العلاقات وحرصه عليها.

ورغم وجود بعض الاراء التي تشير الى أن الاردن كان قد خسر المنحه النفطية التي كان يقدمها النظام السابق، وهو ما انعكس سلباً على الاقتصاد الاردني، إلا ان ذلك لم يحرم الاردن –في تقديرنا– من امكانية الاستفادة من التعامل مع العراق اقتصادياً وهو ما يدفع صناع القرار هناك لاستغلال كافة الفرص المتاحه امامهم لتحقيق ذلك سيما وان هناك الكثير من المجالات التي يمكن استغلالها في هذا الجانب. ولنأخذ بعض الامثله:–

1. %) من (القطاع الخاص الاردني استفاد بشكل ملحوظ خلال العام السابق والعام الحالي. فقد بلغ حجم الصادرات (26608) مليون دولار للنصف الاول من العام الحالي.
2. ارتفعت نسبة النمو في قيم البضائع الخارجية/الترانزيت/ من المناطق الحره (94%) من (625.5) مليون دولار الى (1269) مليون دولار للنصف الاول من العام الحالي. كما زادت عقود الاستثمار في المناطق الحره من (61) عقداً الى (118) عقداً للفترة ذاتها[22].
3. حركة التجارة بين البلدين شهدت نمواً ملحوظاً بنسبة (23) بالمائة وبلغت (1.3) مليون طن خلال النصف الاول من العام الماضي وارتفعت قيمة البضائع والخدمات الخارجية من المناطق الحره العامه والخدمية للسوقين المحلي والخارجي الى (1234) مليون دينار اردني مقابل (670) مليون دولار خلال النصف الاول من العام الماضي وبنسبة نحو بلغت (84) بالمائة[23].
4. حققت مؤسسة الموانئ الاردنية خلال النصف الاول من العام الحالي ايرادات بلغت (40.9) مليون دولار مع توقعات ادارة الميناء بايرادات تصل الى (98.9) مليون دولار منها حوالي (35.3) مليون دولار فائض سيتم تحويلها لتطوير ميناء العقبة[24].

5. هناك مسألة اخرى جديرة بالاهتمام انعكست ايجاباً على الاقتصاد الاردني ايضاً. فبسبب عدم استقرار الاوضاع في العراق فقد دفع هذا عدد كبير من العراقيين للذهاب الى الاردن بحثاً عن ملاذ أمن قريب. وتشير اخر الاحصاءات الرسمية الى ان عدد العراقيين في الاردن يتراوح ما بين (250) الف الى 500.000).

كما يتراوح اعداد القادمين والمغادرين على الحود الاردنية العراقية ما بين5 الى6 ألاف قادم ومغادر يومياً. وقد رفع تزايد قدوم العراقيين للاردن معدلات الطلب على الخدمات المختلفة من قطاع النقل والبنوك والتعليم وغيرها. وهذه الحقيقة تؤكدها لغة الارقام. فقد بلغ عدد العراقيين اللذين تملكوا عقارات في الاردن خلال الستة اشهر الاول من العام الحالي بـ (300)[25] عراقي .

وقد حصل العراقيون على النسب الاكبر من المبيعات التي تمت لغير الاردنيين والبالغ حجمها الاجمالي حوالي (30) مليون دينار اردني[26]. هذا بالاضافة الى وجود الالاف اللذين فضلوا الاستئجار.

ان ما تقدم يؤكد ما قلناه سابقاً بصدد استفادة الاردن من الامكانيات العراقية ويؤكد كذلك ان الطرف الاردني لم يتضرر كثيراً مما حصل في العراق لان هناك الكثير من المنافذ كانت ق فتحت وهي لم تكن موجودة في السابق وانعكس ذلك على الاقتصاد الاردني عموماً. ولا نبالغ ان قلنا ان الجانب الاردني هو المستفيد الاول من تطوير تلك العلاقات ولذلك يسعى الى الحفاظ عليها دائماً.

ثالثاً:- محور النفط والطاقة

من المعروف انه منذ حرب الخليج الثانية عام 1991 كان العراق يصدر للاردن (80) الف برميل يومياً من النفط الخام بواسطة الاف الشاحنات التي كانت تنطلق من مصفاة حديثة العراقية الى شركة مصفاة البترول في الزرقاء. وفي عام 1998 اتفق الطرفان على انشاء خط انابيب للنفط بين البلدين يبلغ طوله 650 كم ويتم تنفيذه على مراحل كما اعلن في حينها. وقد قدرت الكلفة الاجمالية للمشروع أنذاك بـ (350) مليون دينار اردني بطاقة تصل الى (250) الف برميل يومياً. إلا ان عمليات مد الانبوب كانت قد توقفت، كما توقفت الامدادات البترولية الى الاردن لاسباب معروفة، وهذا ما اثقل كاهل ميزان المدفوعات الاردني. وبعد تشكيل

الحكومة العراقية لوحظ وجود اهتمام مشترك عراقي–اردني لاعادة العمل وتفعيل بعض الاتفاقيات السابقة لما يشكله ذلك من اهمية للطرفين وخاصة بالنسبة للاقتصاد الاردني. كما لوحظ ايضاً وجود قناعة مشتركة بضرورة تنفيذ هذا المشروع، وتردد في الكثير من الاوساط الاعلامية والسياسية ان فكرة احياء المشروع قد اقرت من حيث المبدأ. ولتأكيد ذلك فقد تم الاتفاق على ان يقوم وفد فني عراقي بداية شهر تشرين الثاني 2004 لوضع آليات فنية لتنفيذ مشروع انبوب النفط العراقي–الاردني وهو ما تم طرحه فعلاً اثناء الزيارة التي قام بها السيد اياد علاوي الى الاردن في شهر تموز من العام الحالي.

ويبدو –في تقديرنا– ان العلاقة العراقية–الاردنية في هذا المجال مرشحة لمزيد من التقدم سيما مع اعتماد الاردن شبه الكامل خلال سنوات سابقة على البترول العراقي لملائمته للاحتياجات الاردنية اضافة للقرب الجغرافي.

كما ان هذا المشروع يعود بالنفع على الجانب العراقي ويمكنه من توسيع منافذ التصدير والتي غالباً ما كانت تشهد بعض التوقف في عمليات الضخ اما بسبب تردي العلاقات السياسية او بسبب الاوضاع الأمنية، ولا يخفى ايضاً ان شكل هذه العلاقة رغم تحقيق بعض التقدم فيها ما يزال يخضع للدراسة ولمزيد من المباحثات بغية تجاوز كل ما من شأنه ان يعرقل عملية التطور في هذا الجانب.

رابعاً:– محور النقل والمواصلات

عموماً يرتبط قطاع النقل البري الاردني مع نظيره العراقي بعلاقات قديمة سيما مع وجود الكثير من الشركات المشتركة. مثل شركة النقل البري العراقية–الاردنية التي أسست عام 1985 برأسمال قدره (50) مليون دولار مناصفة بين البلدين. وهناك ايضاً شركة الجسر العربي للملاحة المملوكة للاردن والعراق ومصر التي أسست عام 1985 وبدأت اعمالها عام 1988 برأسمال قدره (12) مليون دولار. ويتكون اسطول الشركة الاولى من (284) شاحنة تعمل على نقل البضائع والحاويات والمشتقات النفطية منها (180) شاحنة للبضائع والحاويات و(59) شاحنة للمشتقات النفطية و(45) شاحنة للحمولات السائبه مثل الفوسفات. وقد بلغت كمية

البضائع المنقولة خلال عام 2003 اكثر من (326) الف طن[27].

وتتطلع الشركة الان الى تشغيل اسطولها على كافة المحاور الداخلية بين البلدين وزيادة الطاقة الانتاجية والعمل على زيادة انشطتها في قطاع النقل البري عموماً. ورغم ان الاوضاع الأمنية تعرقل من المضي قدماً في تحقيق تلك الطموحات، إلا ان الحدود العراقية–الاردنية شهدت –رغم ذلك– حركة مرور بضائع ضخمة بلغت (127) الف شاحنة في الاشهر الثلاثة الاخيرة من عام 2003. وكان العراق قبل اندلاع الحرب اكبر شريك تجاري للاردن واحتل المرتبة الثانية في في قائمة الدول المستوردة من الاردن[28].

ولرغبة الطرفين في تعزيز التعاون بينهما، فقد اعلن في الاردن عن تخصيص منطقة لتفريغ وتحميل بضائع الشاحنات الاردنية المتجهة للعراق ونقلها عبر شاحنات عراقية الى المنطقة المحايدة بين حود البلدين بهدف توفير الحماية لشاحناته بعد تزايد عمليات الخطف والسرقة. وتبلغ كلفة انشاء المنطقة (1.4) مليون دولار وتقع على مساحة (150) دونم. وتبلغ الطاقة الاستيعابية لمنطقة التفريغ والتحميل من 200 الى 300 حاوية يومياً و 2000 طن من المكيسات و 2000 طن من الحبوب[29].

وقد زودت وزارة النقل الاردنية الجانب العراقي بمشروع مسودة اتفاقية جديدة للنقل البري للركاب لتحل محل الاتفاقية الحالية وتحتوي بنوداً جديدة تخدم الجانبين مع التطورات التي يشهدها قطاع النقل حالياً على الصعيد المحلي والاقليمي. كما اعلن وزير النقل الاردني السيد علاء البطاينه ان الحكومة الاردنية ستحيل قريباً عطاء بناء مركز كمركي جديد على حدود الكرامة بين الاردن والعراق بقيمة تتراوح ما بين 50–60 مليون دولار. ويشمل المركز الجديد الذي سيقع بجوار المركز القديم على حدود البلدين مبنى جديد للركاب ومواقع لاصطفاف الشاحنات التي تشهد حركة كثيفة[30]. وبالمقابل عبر السيد لؤي حاتم وزير النقل العراقي في زيارته الى عمان في شهر تموز 2004 عن رغبة الحكومة العراقية في تعزيز اوجه التعاون في جميع المجالات ورحب بفكرة انشاء شركات اخرى للشراكة لتطوير التعاون بين البلدين ربما يخدم المصلحة المشتركة. ويبدو لنا ان قطاع النقل والمواصلات رشح لان يلعب دوراً مهماً في تعزيز التعاون الثنائي بين البلدين الأن وفي المستقبل لرغبة كل من الجانب العراقي، والجانب الاردني في تطويره كما له من اهمية بالنسبة لكل منهما.

خامساً:- محور الأمن

احتل موضوع الأمن حيزاً كبيراً في المباحثات واللقاءات العديدة التي جرت في اوقات مختلفة بين الجانب العراقي من ناحية والجانب الاردني من ناحية اخرى وعلى مختلف المستويات لاسيما الرسمية منها.

فمن المعروف ان موضوع الأمن والحفاظ على الاستقرار في العراق يؤثر بشكل مباشر على العلاقات الثنائية بين البلدين وخاصة في الوقت الحاضر ومع تزايد اعمال العنف في العراق والتي ساهمت في ايجادها مجموعة من الدول ومنها دولاً مجاورة ولاسباب معروفه.

على الصعيد الاردني اكد جلالة الملك عبد الله الثاني خلال المباحثات التي أجراها مع السيد اياد علاوي رئيس وزراء العراقي في 2004/7/19 على ((**دعم الاردن الكامل للحكومة العراقية في مساعيها الهادفة الى ارساء الأمن والاستقرار في العراق**))[31] واعتبر جلالته ان ((**أمن العراق هو جزء من أمن الاردن**))[32]. كما عبر الجانب الاردني عن استعداده لتقديم كل جهد ممكن من اجل تحقيق ذلك. وهذا ما اكدته السيدة اسمى خضر الناطقة باسم الحكومة الاردنية التي اشارت في حديث لها بتاريخ 2004/7/25 الى ان الاردن مستعد لتقديم كل مساعدة ممكنه للاشقاء العراقيين وبما يمكنهم من اعادة بناء مؤسساتهم اقتصادياً وسياسياً وأمنياً.

وعلى هذا الاساس، وايماناً منها بأهمية ذلك، فقد وافقت الحكومة الاردنية على تكثيف وتسريع برامج تدريب الحرس الوطني والشرطة العراقية لمواجهة المستجدات على الساحة العراقية التي تشهد توتراً واضطراباً ملحوظاً. وقد تم ذلك بناءً على طلب من الحكومة العراقية بعد زيارة رئيسها الى عمان في شهر تموز من العام الحالي. وعليه فقد قامت الحكومة العراقية –وما تزال– بأرسال اعداد كبيرة من افراد الشرطة العراقية اللذين يتولون تدريباتهم في الاردن وبإشراف من وزارة الداخلية الاردنية وتم تخريج عدد كبير من اولئك بعد ان اتموا تدريباتهم هناك.

اما على الصعيد العراقي فقد رحبت الحكومة العراقية بكل الخطوات التي قامت بها الحكومة الاردنية من اجل المحافظة على الأمن والاستقرار في العراق وضبط الحدود ومراقبتها

من قبل الجانب الاردني خاصة وان العراق لم يستكمل بعد بناء مؤسساته القادرة على ان تلعب هذا الور في هذه المرحلة الحرجة.

وقد اشاد السيد فلاح حسن النقيب في اكثر من مناسبة بمواقف الحكومة الاردنية وتعاونها مع الحكومة العراقية في سبيل تحقيق هذه الغاية وهي الحفاظ على الأمن واستتبابه في العراق، واعرب عن أمله في ان تخطو الدول العربية خطى الاردن في هذا المجال وخاصة بعد توفر انباء ومعلومات مؤكدة عن قيام بعض دول الجوار بمحاولات من اجل زعزعة الأمن في العراق. وما يزال هذا التعاون ينمو باطرا ملحوظ ولم يقتصر على تدريب كوادر الشرطة العراقية وغيرهم وإنما تعداه الى تقديم المشورة وتزويد العراق ببعض التجهيزات الضرورية ليس لافرا الشرطة فحسب وانما لافراد الحرس الوطني وتجهيزهم بالمعدات والادوات الضرورية لقيامهم بمهماتهم الضرورية. كما كان محور الأمن موضوع المباحثات التي أجراها السيد حازم الشعلان وزير الدفاع العراقي، والسيد وزير الداخلية في زيارتهم التي قاموا بها الى عمان في شهر آب من العام الحالي، وما يزال الموضوع يحظى بالاهتمام المشترك لما يشكله من أهمية بالنسبة الى مستقبل العراق اصلاً.

سادساً:- محور المصارف والبنوك

ارتبط العراق بالاردن بعلاقات مصرفية كثيرة ومتشعبة في ظل النظام العراق السابق. وكثير من الايداعات الحكومية وغير الحكومية كانت تودع في حينها في المصارف الاردنية والتي استفاد الاردن منها بدرجة كبيرة. وبعد سقوط النظام ، واحتلال العراق، شجع هذا عدداً من البنوك العربية والعالمية للتقدم من اجل الحصول على تراخيص للعمل في العراق. إلا ان تردي الاوضاع الأمنية حال دون ذلك. ورغم وجود العديد من العقبات حالياً، إلا ان الجانبين – العراقي والاردني– ابدوا استعدادهما لتطوير العلاقا بينهما في هذا الجانب وخاصة اذا ما علمنا ان الجانب الاردني ابدى استعداده وفي كثير من مناسبة لاعادة بناء وتحديث المصارف والبنوك العراقية لان ذلك يشكل محوراً رئيسياً للتنمية الاقتصادية وانعاش العلاقات الاقتصادية عموماً. وقد قامت بعض البنوك الاردنية بخطوات ملموسة في هذا الميدان. فعلى سبيل المثال

وقع بنك الصادرات والتمويل، والمصرف الاهلي العراقي اتفاقية شراكة استراتيجية يقوم بموجبها بنك الصادرات بتملك ما نسبته 49% من رأسمال المصرف الاهلي.

وتجدر الاشارة الى ان بنك الصادرات هو اول البنوك الاردنية التي يصبح لها وجود فعلي في العراق. وهناك انباء ومعلومات شبه مؤكدة عن وجود نية للبنك الاهلي لتملك حصة في بنك عراقي دون تحديده[33]، وهناك بنوكاً محلية اخرى افتتحت مكاتب تمثيلية في العراق مثل بنك الاسكان والبنك الاردني والكويتي. ويعمل مصرف الرافدين العراقي–الاردني على اعادة الهيكلة الأن رغم توقف اعماله. كما اعلن مصدر مخول في البنك المركزي العراقي انه وافق مؤخراً على فتح فروع للمؤسسة العربية المصرفية، والبنك العراقي داخل العراق. ويخضع المصرفين لاحكام قانون المصارف العراقي رقم 94 لسنة 2004. وقد سبق للبنك المركزي ان منح تراخيص لعمل المصرفين اضافة الى ثلاثة مصارف اخرى بريطاني وكويتي ومصرف صيني[34].

وللمضي قدماً في تعزيز العلاقات في هذا المجال، ابدت الحكومة الاردنية عن استعدادها لتقديم الخبرة الادارية والفنية، كما ابدت الحكومة العراقية استعدادها للاستفادة من ذلك. وهو ما تم تحقيقه فيما بعد، حيث انخرط مئات المصرفيين العراقيين في برامج تدريبية على مختلف الاعمال المصرفية الجديدة عليها الان. لحصول بعض الاختلاف في طبيعة عملها. وشهدت الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية استقبال اعدا كبيرة من المتدربين العراقيين[35].

كما نقلت الخبرات المصرفية الاردنية خبراتها الى مجموعة من المتدربين في البنك المركزي العراقي، ومصارف دار السلام للاستثمار، والشرق الاوسط العراقي للاستثمار وغيرها من المصارف. وتلقى المتدربون موضوعات تنوعت ما بين الوائع والخدمات المصرفية والكفاءات والاعتمادات البنكية وغيرها[36].

علاوة على ما تقدم، فقد أبدت وزارة المالية الاردنية استعادها لتقديم مختلف اشكال الدعم لوزارة المالية العراقية سواء من خلال تدريب الموظفين او تقديم الخبرات والخدمات الاستشارية خصوصاً في مجال ادارة المديونيه، والاتفاقيات التجارية والاجراءات الجمركية والضريبية. وهناك رغبة مشتركة للطرفين في تطوير تلك العلاقات لاسيما على صعيد المستقبل القريب وهو ما نتوقعه.

سابعاً:- في المجال الصحي

أبدى كل من الجانب العراقي، والجانب الاردني اهتماماً وحرصاً على تطوير العلاقات بينهما في المجال الصحي. خاصة وان العراق كان –وما يزال– يعاني كثيراً من تردي وسوء الاوضاع الصحية.

وزير الصحة العراقي الدكتور علاء الدين علوان التقى نظيره الاردني في شهر تموز من العام الحالي. وتم الاتفاق بينهما على وضع آليات تنفيذية لتوقيع اتفاقية تعاون صحي. في ذلك اللقاء تم كشف سبل توسيع التعاون في مجالات الغذاء والدواء والرقابة عليها والتدريب والرعاية الصحية[37]. وكذلك الاتفاق على زياة حجم الصادرات الدوائية الى السوق العراقي. وزيادة التعاون بين الطرفين في هذا الجانب. وفعلاً تم تنفيذ بعض الفقرات، فق وقعت شركتا ادوية سامراء ونينوى في وزارة الصناعة والمعادن محضر تعاون مشترك مع المركز العربي للصناعات الدوائية والكيمائية في الاردن والذي تمثل اسهم الوزارة فيه 1705 بالمئة. وتم وضع ستراتيجية للتعاون المشترك بين الطرفين تضمنت قيام المركز العربي باستيراد الكحول الطبي الفائض عن حاجة العراق وتسويقه لشركات الادوية الاردنية وكذلك الاتفاق على انجاز عملية التصنيع الدوائي في مصنع كل شركة لصالح الشركة الاخرى للاستفادة من التجربة الفنية لكلا الطرفين[38].

وبهذا الصدد من المفيد الاشارة الى ان وزارة الصحة العراقية اختارت المؤسسة العامة للغذاء والدواء لتدريب كوادر قيادية في مجال الرقابة على الغذاء ونوعيته وذلك بالتنسيق مع منظمة الصحة العالمية. وهو مؤشر على حرص الجانب العراقي على تطوير علاقاته مع الاردن في هذا الميدان.

من ناحية اخرى، أبدى الجانب الاردني استعداده لتدريب الكوادر الصحية العراقية في مختلف المجالات الصحية. واقيمت العديد من الدورات التدريبية للموظفين العراقيين للتعرف على مجال الرقابة على الغذاء ومختبرات الرقابة الغذائية واعمال المختبرات الغذائية وغيرها من الامور الاخرى المتعلقة بهذا الشأن[39]. ولم يقتصر الامر على هذا، وانما تعداه الى ارسال بعض الكوادر الطبية العراقية للتعرف على اهم التطورات التي حصلت في المجال الطبي في الاردن من ضمنها –على سبيل المثال– البدء ببرنامج تدريبي للاطباء النفسانيين في العراق

الذي عقد في 13 تموز 2004 والذي شارك فيه 20 طبيباً نفسياً عراقياً لبحث اثار اضطرابات الاطفال ما بعد الصدمة النفسية المصاحبة للحروق.

وهناك اضافة لما سبق العديد من الخطوات التي تحققت فعلاً في هذا الجانب ومن المؤمل ان يستمر هذا التعاون في المجال الصحي وكذلك التعاون في ميدان الصناعات الدوائية، وتريب الكوار الطبية في اختصاصات معينة وغيرها.

المسائل العالقة بين الاردن – العراق

لابد من الاشارة ونحن بصدد الحديث عن العلاقات العراقية –الادنية الى بعض الموضوعات العالقة بين الطرفين والتي يعود سبب وجودها الى تبعات النظام العراقي السابق.

هذه الموضوعات كانت موضع بحث واهتمام مشترك من قبل الجانبين وتمت الاشارة اليها على اعلى المستويات بغية حلها. ووفق ما تم الاتفاق عليه في الاجتماعات اللجنة الاردنية–العراقية المشتركة فأن هذه المسائل قديم بحثها فعلاً. وفي هذا الصدد اشار وزير التجارة الاردني لقاء نظيره العراقي السيد مصطفى الجبوري بتاريخ 2004/9/25، الى ان الحكومة الاردنية اتفقت مع الجانب العراقي على معظم القضايا المعلقة والتفاهم حولها وسبل معالجتها لاحقاً ومنها:–

1. وضع الطائرات العراقية التي لجأت للاردن عام 1990.
2. الارصدة العراقية المجمدة في البنوك الاردنية.

بقدر تعلق الامر بالموضوع الاول، اتفق الطرفان على تشكيل لجان فنية لدراسة وضع تلك الطائرات وكما اعلن عنه في حينه فأن هذا الموضع في طريقه الى الحل. ويطالب الجانب الاردني برسوم تزيد على (5) مليون ولار كرسوم أرضيات على تلك الطائرات.

اما الموضوع الثاني، فهو المتعلق بالديون، والتي يطالب الاردن بها لاستحصالها من العراق والبالغة (1.3) مليار دولار، اضافة الى وجود اموال عراقية مجمدة تبلغ قيمتها 550 مليون دولار يطالب بها الجانب العراقي. وتجر الاشارة الى ان الاردن جم فور اندلاع الحرب الاخيرة اصولاً مالية تقدر بـ 550 مليون دولار كانت مودعه في المصارف الاردنية باسماء عراقيين ومؤسسات لم تعد قائمة الان. ويدعي الطرف الاردني انه جمدها حماية لحقوق الشعب العراقي باعتبار انه المالك الوحيد لها والحقيقة ان تلك الاموال شكلت ضمانات لمطالبات

تجارية اهلية اردنية تقدم بها مصدرون تعاملوا مع العراق، وصرف منها حتى الان ما يقرب من 250 مليون دولار لحوالي (1000) مطالبة[40].

وهناك ايضاً ارصدة تعود لمصرف الرافدين العراقي، ولم تسفر المطالبات العديدة التي قدمها المصرف الى البنك المركزي الاردني عن رفع اشارة الحجز على كامل اسهم المصرف، كما ان سحب مبالغ من أرصدة الحسابات المجمدة للمصرف ادى الى حصول عجز في احتياطي المصرف، والى حرمان الفرع من استثمار كامل احتياطاته[41]. ولابد من الاشارة هنا الى ضرورة اعادة تلك الاموال للجانب العراقي وان الحكومة الاردنية اعلنت رسمياً ان تلك الاموال هي ملك للشعب العراقي وانها جمدتها حرصاً منها على حقوق الشعب العراقي.

ونفترض من الناحية العملية والمنطقية ان تقوم الحكومة الاردنية باعادة تلك الاموال –الى الجانب العراقي طالما ان الاردن تتعامل الان مع العراق بشكل واسع وعلى عدة مستويات. واذا ما حصل ذلك– اعادة الاموال– فان ذلك سيطوي صفحة ويفتح صفحة اخرى من التعاون المثمر – والبناء بين البلدين طالما ان الرغبة متوفرة لديهما لتحقيق ذلك.

الهوامش

1. مجموعة من الكتاب، السياسة الخارجية الاردنية ودول الجوار، أوراق ووثائق المؤتمر الثاني للفترة من 30–1999/5/31، (الاردن: منشورات الجمعية الاردنية للعلوم السياسية، 2000)، ص180.
2. نفسه، ص180.
3. نفسه، ص180.
4. نفسه، ص176.
5. صحيفة الرأي الاردنية، العدد 12358، 22 تموز 2004، ص25.
6. صحيفة الرأي الاردنية، العدد 12375، 25 أب 2004، ص3.
7. صحيفة الرأي الاردنية، العدد 12356، 20 تموز 2004، ص15.
8. صحيفة الشرق الاوسط، العدد 9366، 20 تموز 2004، ص14.
9. نفسه، ص14.
10. صحيفة الرأي الاردنية، العدد 12356، 20 تموز 2004، ص15.

11. نفسه، ص[14].
12. نفسه، ص[14].
13. نفسه، ص[14].
14. صحيفة الرأي الاردنية، العدد 7، 7 أب 2004، ص[2].
15. صحيفة الرأي الاردنية، العدد 12372، 5 أب، 2004، ص[13].
16. نفسه، ص[13].
17. صحيفة الرأي الاردنية، العدد 12356، 20 تموز 2004، ص[16].
18. صحيفة الشرق الاوسط، العدد 9449، 11 أيلول 2004، ص[7].
19. مجموعة من الكتاب، سبق ذكره، ص[165].
20. صحيفة الغد، العدد 9، 9 أب 2004، ص[11].
21. صحيفة الرأي الاردنية، العدد 12356، 20 تموز 2004، ص[35].
22. صحيفة الرأي الاردنية، العدد 12358، 22 تموز 2004، ص[33]؛ كذلك صحيفة الغد، العدد 29، أب 2004، ص[11].
23. صحيفة الغد، العدد 19، 19 أب 2004، ص[12].
24. نفسه، ص[15].
25. نفسه، ص[11].
26. صحيفة الرأي الاردنية، العدد 12358، 22 تموز 2004، ص[9].
27. صحيفة الشرق الاوسط، العدد 9423، 15، ايلول، 2004، ص[7]؛ كذلك صحيفة الزمان، العدد 1710، 9 ايلول 2004، ص[10].
28. صحيفة الشرق الاوسط، العدد 9451، 13 تشرين الاول، 2004، ص[7].
29. نفسه، ص[7].
30. صحيفة الرأي الاردنية، العدد 12363، 27 تموز 2004، ص[3].
31. صحيفة الرأي الاردنية، العدد 12365، 29 تموز 2004، ص[3].
32. نفسه، ص[3].
33. صحيفة الشرق الاوسط، العدد 9457، 19 تشرين الاول، 2004، ص[3].
34. نفسه، ص[2].

35. صحيفة الغد الاردنية، العدد 12، 12 أب 2004، ص[12].
36. صحيفة الزمان، العدد 1948، 23 تشرين الاول 2004، ص[1].
37. نفسه، ص[1].
38. صحيفة الرأي الاردنية، العدد 12347، 11 تموز 2004، ص[7].
39. صحيفة الشرق الاوسط، العدد 9434، 26 ايلول 2004، ص[7].
40. صحيفة الغد الاردنية، 28 آب 2004، ص[11].
41. نفسه، ص[11].